

الفصل السابع:

عراقيل الدور التنموي لجمعيات الأحياء.

-مقدمة.

-عرض وتحليل البيانات.

-النتيجة.

مقدمة:

تمتلك جمعيات الأحياء كنوع من مؤسسات المجتمع المدني إمكانيات وطاقات كامنة كبيرة تمكنها من المساهمة الجدية والفعالة في التنمية عموماً والتنمية المحلية على وجه الخصوص، غير أن النظر في واقع هذه الجمعيات يفصح عن محدودية الدور الذي تلعبه هذه الجمعيات في الشؤون العامة للمجتمع، وعدم استغلال قدراتها المستترة لترقية المجتمعات المحلية التي تعجز الدولة عن التكفل التام بكل احتياجاتها من خلال الجهود المنفردة للأجهزة الحكومية، وخاصة مع التناقض الذي يطرحه الحجم الهائل والمتزايد لهذه المنظمات مقارنة بالعائد التنموي الضئيل للعمل الذي تقوم به على أرض الواقع والذي لا يكاد يلمسه المواطن البسيط، ومن خلال هذا الفصل سوف يتم عرض و تحليل البيانات المتعلقة بالعراقيل التي تحول دون المساهمة الفعالة لجمعيات الأحياء في التنمية المحلية، فهناك العديد من العراقيل التي يمكن أن تعوق السير الحسن لنشاط الجمعية وتحقيق أهدافها، قد تكون هذه المعوقات نابعة من بنية الجمعية في حد ذاتها أو أساليب عملها، ويمكن أن تنتج عن ممارسات إدارية وتنظيمية، كما يمكن أن تكون ناجمة عن طبيعة المجتمع الذي تنشط فيه، وهو ما سيتم التأكد منه وفقاً لما تم جمعه من بيانات واقعية باستخدام مختلف وسائل جمع البيانات، سعياً للتوصل في نهاية الفصل إلى إجابة عن التساؤل الثالث والأخير من تساؤلات الدراسة والذي نصه:

-ما هي العراقيل التي تحد من مساهمة جمعيات الأحياء في التنمية المحلية؟

عرض وتحليل البيانات:

أولاً: عراقيل متعلقة بإمكانيات الجمعية:

1-الإمكانيات البشرية (خصائص القائد) :

-السن:

قد يؤثر عمر رئيس الجمعية في طبيعة العمل الذي يقوم به، فعمر الشباب يمنح النشاط والإبداع والاندفاع مثلاً، أما التقدم في السن فهو عادة يتميز بالحكمة والرزانة والمحافظة إلى جانب قلة النشاط والإبداع، وقد شملت عينة الدراسة أشخاصاً من فئات عمرية مختلفة وذلك حسب التوزيع الموضح في الجدول:
جدول رقم(33): الفئات العمرية لرؤساء الجمعيات المبحوثين.

الفئات	التكرارات	النسب المئوية
أقل من 30 سنة	00	00
من 30 إلى 39 سنة	02	10
من 40 إلى 49 سنة	10	50
من 50 إلى 59 سنة	05	25
أكبر من 59 سنة	03	15
المجموع	20	%100

لم يظهر في العينة أشخاص تقل أعمارهم عن الثلاثين سنة، وقد شكل رؤساء الجمعيات في الأربعينيات من العمر منوال التوزيع حيث بلغت نسبتهم 50% من العينة، وتليها الفئة ما بين خمسين و تسع وخمسين سنة إذ تمثل 25% من العينة، أما الفئة الأقل حجماً فهي تلك المكونة من رؤساء الجمعيات في الثلاثينيات من العمر حيث تمثل 10% ، وتليها فئة المبحوثين الأكبر من تسعة وخمسين سنة بـ 15% من العينة. ويمكن تفسير ارتفاع نسبة المبحوثين في الأربعينيات من العمر بكون هذه المرحلة العمرية تجمع بين خصائص الحيوية والنشاط والماس في العمل، وهي خصال الشباب، وخصائص النضج والرزانة والثقة والاحترام من طرف السكان – وهم الفئة المستهدفة من طرف جمعية الحي- وهي الخصال التي لا تجتمع لدى عموم الشباب الذين تقل أعمارهم عن هذه الفئة، كما أن الشخص مع تقدمه في السن

تزداد خبرته وكفاءته في معالجة المشاكل الاجتماعية بفعالية وحكمة. كما يمكن إرجاعها أيضا إلى اختلاف اتجاهات واهتمامات الأشخاص حسب أعمارهم؛ إذ يغلب على الشباب الأقل سنا من الأربعين توجه اهتماماتهم نحو تكوين الذات وتنميتها والبحث عن الاستقرار الاجتماعي، وهي اهتمامات تجاوزتها عموما الفئات الأكبر سنا، وبالتالي فهي أكثر ميلا إلى الاهتمام بمشاكل المجتمع المحلي. ومن هنا نصل إلى أن أعمار رؤساء الجمعيات مناسبة ولا تشكل أي عائق في العمل التنموي لجمعيات الأحياء.

-المستوى الدراسي:-

أوضحت الدراسة الميدانية اختلافا وتنوعا في المستويات الدراسية لرؤساء الجمعيات، وعلى الرغم من أهمية هذا العنصر وضرورة توفر -على الأقل- حد أدنى من التعليم لدى رئيس الجمعية إلا أن النتائج المسجلة تضمنت جميع المستويات كما يوضح ذلك الجدول:

جدول رقم(34): المستوى الدراسي للمبحوثين من رؤساء الجمعيات.

النسب المئوية	التكرارات	الإجابات
15	03	أمي
10	02	يقرأ ويكتب
10	02	ابتدائي
20	04	متوسط
25	05	ثانوي
20	04	جامعي
%100	20	المجموع

يبين الجدول أن المنوال هو المستوى التعليمي الثانوي إذ يمثل 25% من مفردات العينة، وتليه نسبة ذوي التعليم المتوسط والجامعي على حد سواء والتي تمثل 20% من العينة، ثم الأميين بنسبة 15%، أما ذوي المستوى الابتدائي أو الذين تحسنوا القراءة والكتابة فقط فيشكلون أصغر النسب من العينة 10% .

إذن فنسبة الذين يفوق مستواهم التعليمي المرحلة الابتدائية هي 65%، ونسبة الذين يفوق مستواهم الدراسي المرحلة المتوسطة 45% من العينة، ومن هنا نصل إلى أن المستوى الدراسي للرؤساء الجمعيات متوسط على العموم.

-الخبرة:-

تعتبر الخبرة السابقة لرئيس الجمعية في النشاط الجمعي من العوامل المساعدة على نجاح الجمعية في أداء دورها وتحقيق أهدافها، وذلك من خلال الاستفادة من خبرته في التنظيم والتسيير، وكذا اطلاعه على كواليس العمل الجمعي ومختلف متطلباته ومعوقاته، إلى جانب توفر الدراية بأساليب التعامل مع السلطات المحلية ومختلف الهيئات والإدارات المحلية المعنية.

جدول رقم(35): الخبرة السابقة في النشاط الجمعي لدى رؤساء الجمعيات.

النسب المئوية	التكرارات	الإجابات
65	13	نعم
35	07	لا
%100	20	المجموع

يوضح الجدول أن 65% من مفردات البحث قد سبق لهم ممارسة العمل الجمعي ضمن جمعيات مختلفة (سياسية، اجتماعية، ثقافية، رياضية، نقابية، أولياء التلاميذ)، أما 35% من العينة فإنهم لم يمارسوا أي نوع من النشاط الجمعي قبل انتمائهم لجمعية الحي.

ومن هنا نستنتج أن الخبرة السابقة في النشاط الجمعي موجودة بنسبة تفوق المتوسط، وأنها لم تشكل عائقا في سبيل الجهود التنموية لجمعيات الأحياء.

-الإمام بقانون الجمعيات:-

إن الاطلاع على قانون الجمعيات واستيعاب القوانين التي تضبط وتنظم العمل الجمعي يجعل الجمعية على دراية كافية بحقوقها وواجباتها والإمكانيات المتاحة لها، ويعد الجهل بقانون الجمعيات من المشاكل التي قد تعوق نشاط الجمعية

وتعرضها للعراقيل البيروقراطية، والممارسات الاعتباطية غير الواعية. ويوضح الجدول الموالي مدى اطلاع رؤساء الجمعيات على القانون 90-31.

جدول رقم(36): اطلاع رؤساء الجمعيات على القانون 90-31.

النسب المئوية	التكرارات	الإجابات
80	16	نعم
20	04	لا
%100	20	المجموع

يوضح الجدول أن 80% من رؤساء الجمعيات سبق لهم الاطلاع على قانون الجمعيات، أما 20% فلم يسبق لهم قراءة هذا القانون أو الاطلاع عليه.

تبدو نسبة المطلعين على هذا القانون كبيرة، غير أن المفترض أن كل رئيس جمعية ينبغي أن يطلع على هذا القانون قبل تأسيسها، وذلك لمعرفة حقوق الجمعية وواجباتها، حدودها وإمكانياتها، ورغم أن نسبة الاطلاع كبيرة إلا أن الملاحظة الميدانية أكدت أن الاطلاع لا يعني الإلمام أو الاستيعاب وإنما هو تعبير عن مجرد القراءة العامة أو حتى الجزئية دون ضرورة فهم هذا القانون، وهو الأكثر شيوعاً، إذ أن المقابلة والحوار مع المبحوثين يشير إلى عدم استيعابهم وإلمامهم لهذا القانون، وهو ما نستشفه من خلال إجابات المبحوثين عن مدى رضاهم عن مواد هذا القانون وبنوده، ومدى وجود عراقيل قانونية تحد من نشاط الجمعية وإمكانياتها في تحقيق المزيد من التنمية والعمل والترقية في حدود الحي.

جدير بالذكر أن نسبة 80% التي تعبر عن المطلعين على قانون الجمعيات قد تكون نسبة مبالغاً فيها وذلك باعتبار عدم الصدق في بعض الإجابات، على الرغم من الاحتفاظ بها كما وردت في الاستمارة.

-التحفيز المادي لرئيس الجمعية:-

يمكن أن تخصص بعض الجمعيات جزءاً من مداخيلها كإعانة لرئيس الجمعية مقابل مجهوداته، أو أن تعفيه من بعض الاشتراكات التي قد يدفعها السكان مقابل إنجاز أو تقديم بعض الخدمات من قبل الجمعية، وهو ما يوضحه الجدول:

جدول رقم(37): تقاضي رؤساء الجمعيات إعانة على نشاطهم في الجمعية.

النسب المئوية	التكرارات	الإجابات
05	01	نعم
95	19	لا
%100	20	المجموع

يبين الجدول أن 05% فقط من عينة البحث تتلقى إعانة مادية مقابل نشاطها في الجمعية، بينما 95% من العينة لا يتلقون أي نوع من الإعانة مقابل نشاطهم في الجمعية.

يعتبر الدعم المادي حافزا بالنسبة لرئيس الجمعية قد يشجعه على بذل المزيد من الجهد في سبيل تحقيق أهداف الجمعية، كما أن غيابه تمكن أن يثبط من عزيمته باعتباره نوعا من نكران الجميل وعدم الاعتراف بالمجهودات التي يبذلها تطوعا منه لترقية الحي. وهو عنصر يفتقده جل المبحوثين من رؤساء الجمعيات.

2-الإمكانيات التنظيمية للجمعية:

-دوافع التأسيس:

إن مصدر فكرة تأسيس الجمعية يحدد -إلى حد ما- أهدافها ومسارها، ويوحى بمدى وعي السكان وشعورهم بالمواطنة والانتماء والمسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعهم المحلي.

جدول رقم(38): أصل فكرة تأسيس الجمعية.

النسب المئوية	التكرارات	الإجابات
40	08	اقترح من السلطات
60	12	فكرة سكان الحي
15	03	مبادرة شخصية
%100	20	المجموع

يبين الجدول أن 40% من هذه الجمعيات قد تم تأسيسها تلبية لطلب السلطات المحلية، بينما 60% منها كانت ناتجة عن فكرة سكان الحي ورغبتهم في ترقية

حيهم، أما 15% من الجمعيات المعنية فقد تجسدت انطلاقاً من فكرة شخصية لرئيس الجمعية. وللإشارة فإن هناك من اختار إجابتين عن هذا السؤال ولهذا يفوق مجموع التكرارات حجم العينة.

إن المبادرة التلقائية للسكان بتأسيس جمعية تهتم بترقية وتحسين أوضاع حيهم تتم عن مدى وعيهم بذاتهم، وعن وجود رغبة في المشاركة والمساهمة في حل مشاكلهم دون اتكال مطلق على السلطات المحلية، وذلك شعوراً منهم بالانتماء إلى هذا المجتمع المحلي والمسؤولية تجاهه، وهو دافع يختلف كثيراً عن تلبية طلب السلطات المحلية، حيث أن هذا الأخير ينم عن سلبية في شعور المواطن بمواطنته، وفي وعيه بذاته، بل إنه يوحي بروح الاتكالية التي تجذرت في سلوك وثقافة المواطن طيلة أعوام عديدة، فهو يفتقد إلى المبادرة التلقائية والمسؤولية الاجتماعية التي تجسد مواطنته، وهو ما يجعل هذه الجمعيات التي جاءت استجابة لطلب السلطات المحلية - نظراً لظروف وأهداف معينة - آيلة للاندثار والزوال بانتفاء هذه الظروف والأسباب، وخاصة بزوال الدعم والتنسيق بينها وبين السلطات المحلية، أين يفترض بها أن تتحول من مؤسسة اجتماعية مكملّة للدولة - أو تابعة لها - إلى جماعة مصلحة تدافع عن مصالح المجتمع المحلي الذي تمثله، وربما إلى جماعة ضغط - إن اقتضى الأمر - للوصول إلى تحقيق هذه المصالح، في حين أن ضعف الحافز الذاتي والدافع التلقائي لدى الجمعيات للمشاركة يحول دون تحقق ذلك.

وهذا ما يؤكد الجدول الموالي والذي يعبر عن أسباب تأسيس الجمعية:

جدول رقم(39): أسباب تأسيس الجمعية.

النسب المئوية	التكرارات	الإجابات
50	10	مشاكل الحي
85	17	أزمة المواد الغذائية
100%	20	المجموع

يبدو من خلال الجدول أن 85% من الجمعيات كان الدافع الأساسي لتأسيسها هو أزمة المواد الغذائية - أو أزمة السميد كما اصطلح عليها رؤساء الجمعيات -

والتي عانى منها المجتمع الجزائري عموما خلال منتصف التسعينيات، وقد كان الشعور بتراكم مشاكل الحي سببا آخر في تأسيس 50% فقط من جمعيات الأحياء. ومن هنا نصل إلى أن الهدف الأساسي لتأسيس الجمعية والذي لم يكن في الأصل نابعا من الشعور بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي يعد عاملا أساسيا في ضعف مستوى العائد التنموي الناتج عن النشاط الجمعي لجمعيات الأحياء.

أ- الهيكل الإداري للجمعية:

في الواقع تملك الجمعيات هيكلا إداريا متشابها وذلك وفق ما اقترحه القانون، إذ أن تحديد مكتب الجمعية من الإجراءات الضرورية للحصول على الاعتماد الرسمي لها، غير أن بإمكان الجمعية إضافة بعض التعديلات التنظيمية حسب ما يتوافق مع طبيعة نشاطها وأهدافها، وتعتبر جمعيات الأحياء متعددة التخصصات، فهي تهتم بترقية الأحياء وتنميتها من جميع الجوانب الاجتماعية والثقافية والبيئية وغيرها، وهي بذلك تختلف عن الجمعيات المتخصصة في مجال واحد، وهذا التنوع يجعل من المفيد تفرع لجان متخصصة عن هذه الجمعية بحيث تتكفل كل لجنة بمجال معين، ويضمن تقسيم العمل بهذه الطريقة أداء أكثر دقة وشمولا.

جدول رقم(40): وجود لجان متفرعة عن الجمعية.

النسب المئوية	التكرارات	الإجابات
05	01	نعم
95	19	لا
%100	20	المجموع

يوضح الجدول أن 05% من عينة الدراسة تملك هذا الهيكل التنظيمي، بينما بقية الجمعيات والتي تمثل 95% من العينة تكتفي بالتنظيم العادي لمكتب الجمعية، وقد أوضحت الملاحظة الميدانية أن المكتب في حد ذاته مجرد حبر على ورق في جل الجمعيات المدروسة، والواقع أنها لا تملك أي مكتب في غالب الأحيان وإنما

يتمحور نظامها الفعلي على رئيس الجمعية بشكل شبه كامل ، والذي يقوم بجميع الأعمال-إن كانت هناك أعمال أصلا- وقد يساعده أحيانا عدد من الأعضاء المهتمين بغض النظر عن انتمائهم إلى مكتب الجمعية أو حتى العضوية الرسمية فيها. إن الهيكل الإداري لدى أغلب هذه الجمعيات لا يتعدى دوره تلك الوثائق الضرورية والإجبارية لتأسيس الجمعية والحصول على الاعتماد الرسمي لها، بينما على أرض الواقع فالجمعية تعني: رئيس الجمعية وفي أحسن الحالات بعض الأعضاء، وأحيانا لا تعني الجمعية في الواقع أي شيء؛ إذ لا وجود لمكتب أو لنشاط يذكر منذ سنوات، وبالتالي أصبحت عديد منها مجرد جمعيات وهمية.

غير أنه ومن خلال الملاحظة الميدانية فإنه لا يمكن اعتبار غياب الهيكل التنظيمي الجيد للجمعية سببا في ضعف نشاط الجمعية، وإنما هو نتيجة له.

ب- البناء الديمقراطي للجمعية:

تعتبر الجمعية الاجتماعية من المؤسسات التي تسهم بالتنشئة السياسية في المجتمع، وذلك من خلال تجسيدها لقيم الديمقراطية والحرية على مستوى القاعدة الشعبية المحلية، وترسيخها لهذه القيم في ثقافة المجتمع، وذلك انطلاقا من اعتبار الجمعية نسقا مفتوحا يضم سلسلة من الجهود المترابطة والمتكاملة، الساعية لتحقيق أهداف معينة في إطار ديمقراطي منظم تضمنه الجمعية، ومن تجليات هذه الممارسة الديمقراطية-التي يمكن أن تسهم إلى حد كبير في إنجاح الجمعية- التداول على رئاسة الجمعية، إذ لا يحق لشخص احتكار رئاسة الجمعية أو الانفراد باتخاذ القرار فيها، أو اعتبارها ملكية خاصة، مهما كانت صفته في الجمعية (الرئيس، المؤسس، الممول...).

جدول رقم(41): تغيير رئيس الجمعية.

النسب المئوية	التكرارات	الإجابات
05	01	نعم استقالة
15	03	إقالة
00	00	أسباب أخرى

20	04	المجموع	
80	16		لا
%100	20	المجموع	

يبين الجدول أن 80% من هذه الجمعيات لم يتغير رئيسها منذ تأسيسها، بينما 20% من العينة قد سبق لها تغييره مرة واحدة وذلك لأسباب مختلفة منها الاستقالة بنسبة 05% من العينة، والإقالة بنسبة 15% .

إن هذه النتائج إنما تعبر عن غياب مفهوم الديمقراطية في الممارسة الجمعية، إذ لازالت تعتبر الجمعية ملكاً لرئيسها، له كامل الصلاحيات ومطلق الحق في اتخاذ القرار ولو بشكل انفرادي. وقد دعمت الملاحظة الميدانية هذا التصور؛ فقد صادف مثلاً أن بعض الجمعيات لم تلق رضا وقبولاً لدى بعض السكان مما جعلهم يؤسسون جمعية أخرى باعتماد جديد، موازية للجمعية الموجودة، وذلك بدلاً من تنظيم جمعية عامة يتم فيها تغيير الرئيس المغضوب عليه بالرئيس المرغوب في إطار الجمعية القائمة أصلاً، بالرغم من أن القانون الأساسي لهذه الجمعيات ينص على ضرورة تجديد انتخاب مكتب الجمعية كل سنة في جمعية عامة تضم كل أعضاء الجمعية والمنخرطين فيها. وبالتالي التأسيس لقيم الديمقراطية التي يتحقق بها المجتمع المدني ويقوم عليها، والوصول إلى أداء أفضل للجمعية من خلال اختيار القائد الكفاء، وتنمية قيم المنافسة الديمقراطية البناءة، والتي قد تكون حافزاً للعمل الجاد، بدل الغرق في الصراعات الداخلية.

ج- اعتماد برنامج عمل:

إن إنجاز الجمعية واعتمادها على برنامج زمني تحدد فيه خطتها وأولوياتها خلال فترة زمنية معينة يساعد على تنظيم عمل الجمعية وتوفير الوقت والجهد والمال، والوصول إلى تحقيق أكبر قدر من النتائج، حتى وإن لم يتم الالتزام التام بالبرنامج والتحقيق الكامل للأهداف المسطرة، فهو يسد الباب أمام الحلول الارتجالية للمشاكل، والتي قد لا تكون الأكثر ملائمة، كما أن إنجاز برنامج عمل يستدعي تقييم أوضاع المجتمع المحلي، وحصر أهم حاجاته ومشاكله، والبحث العقلاني المتأنى

عن الحلول الأنسب لها، ودراسة إمكانيات الجمعية في معالجتها، ومختلف الأطراف المعنية، ثم إدراج هذه الاحتياجات حسب أولوياتها في جدول زمني يأخذ بشكل معقول إمكانيات الجمعية وظروف المجتمع بعين الاعتبار.

جدول رقم(42): وجود خطة أو برنامج عمل لدى الجمعية.

النسب المئوية	التكرارات	الإجابات
10	02	نعم
90	18	لا
%100	20	المجموع

يوضح الجدول أن أغلب الجمعيات –أي ما يمثل 90% من العينة- لا تملك أي برنامج عمل، بينما 10% فقط لديها خطة عمل.

تعتمد أغلب الجمعيات في عملها على التعامل الارتجالي مع المشاكل الطارئة، فهي لا تقوم بالبحث عن حلول لمشاكل المجتمع المحلي إلا إذا تفاقمت وأصبحت الحاجة ملحة للإسراع في معالجتها، أو إذا تلائم مع المشاريع الحكومية. ويعود هذا الأمر بشكل أساسي إلى نقص التجربة والخبرة الجمعية والتنظيمية، وعدم إدراك أهمية تنظيم الوقت والهد والموارد المختلفة، وهي أمور لا تحرص عليها كثيرا شعوب المجتمعات المتخلفة، ولا تتقن استغلالها.

ب-الإمكانيات المادية:

-موارد المالية للجمعية:

حدد قانون الجمعيات 90-31 المصادر المختلفة التي يمكن للجمعية الحصول من خلالها على الموارد المادية، ويوضح الجدول الموالي المصادر التي تعتمد عليها الجمعيات في توفير مداخلها:

جدول رقم(43): مصادر الموارد المالية للجمعية.

النسب المئوية	التكرارات	الإجابات
10	02	مساعدة الدولة
05	01	تبرعات السكان

05	01	هبات بعض المؤسسات
10	02	اشتراكات الأعضاء
05	01	نشاطات الجمعية
80	16	لا شيء
%100	20	المجموع

نسجل من خلال ملاحظة الجدول أن 10% فقط من الجمعيات تحصل على مساعدة من الدولة، ونفس النسبة من الجمعيات تتحصل على اشتراكات الأعضاء، بينما 05% من الجمعيات تحصل على مساعدات من السكان، وهي نفس نسبة الجمعيات التي تتحصل على هبات من بعض المؤسسات والتجار، وتلك التي تمارس نشاطات تمكنها من التمويل الذاتي (جزئياً)، بينما النسبة الأكبر من الجمعيات وهي ما يمثل 80% لا تتحصل على أية موارد مالية تذكر، وليس لها أي مصدر للتمويل.

يعكس افتقار معظم الجمعيات إلى عائد مادي إلى حد بعيد اعتمادها الكبير على تلقي الإعانة من الدولة وعجزها عن إيجاد المورد البديل، بل حتى عدم محاولة البحث عن التمويل، ويبدو أن تجذر ثقافة الاتكالية على الدولة ألقى بظلاله حتى على المؤسسات الطوعية، وجعلها تكتفي بالطلب والأخذ، وتعجز عن العطاء والإبداع.

يعد نقص الموارد المالية وعدم توفر الغطاء اللازم والكافي لاحتياجات الجمعية من المشاكل التي قد تعوق نشاطها، وللتذكير فإن الدراسة الميدانية أوضحت أن 80% من هذه الجمعيات لا تملك أي مورد للمال، فهل تحاول هذه الجمعيات البحث عن مصادر للتمويل؟

جدول رقم(44): محاولة الجمعية زيادة مداخيلها.

النسب المئوية	التكرارات	الإجابات
10	02	نعم
80	18	لا

المجموع	20	%100
---------	----	------

يوضح الجدول محاولة الجمعيات البحث عن مصادر تمويل لها، إذ يسجل أن 10% من جمعيات الأحياء تحاول العثور على موارد جديدة، بينما 80% لا تقوم بأي جهد للبحث عن التمويل، وعند طرح التساؤل عن سبب هذا الموقف السلبي أجاب معظمهم أن الجمعية ليست بحاجة أصلاً إلى مال أو على حد تعبيرهم " وماذا سنفعل بالمال؟"، بينما اتفق بعضهم أن قوانين الدولة تمنع جمع التبرعات، رغم أن بإمكان الجمعية القيام بجمع التبرعات إذا تحصلت على تصريح من السلطات، وهو أمر فرضته الظروف الأمنية التي مرت بها البلاد، واستغلال هذه الوسيلة لتمويل عصابات وجماعات إرهابية، ولذلك فإن الحصول على تصريح هو أمر صعب، غير أنه ليس مستحيلاً، وقد صادف إنجاز هذا البحث إعلان في الإذاعة المحلية عن عملية جمع تبرعات لصالح جمعية محلية، والحقيقة أن هذه الجمعيات لم تحاول حتى الحصول على التصريح، وإنما اكتفت بالافتناع المسبق باستحالة ذلك. ثم أن جمع التبرعات ليس الوسيلة الوحيدة للحصول على موارد مالية، فالأساليب متعددة وهي مذكورة في قانون الجمعيات، وهو ما ينم عن نقص الاطلاع على القانون.

إن عجز الجمعيات عن تمويل نشاطاتها سواء كان التمويل ذاتياً أو من خلال ممولين ينم عن عجز الجمعية واتكالها على الدولة، واكتفائها بالشكوى، والجمعيات التي تعجز عن تمويل وتطوير ذاتها هي أعجز عن تنمية المجتمع.

-التجهيزات:

قد تحتاج الجمعية إلى تجهيزات معينة وذلك حسب طبيعة نشاطاتها، ويمكن أن يكون غياب أو نقص هذه التجهيزات سبباً في عرقلة نشاط الجمعية أو نقص مردوديتها، وذلك حسب أهميتها بالنسبة للنشاط أو المشروع المعني:

جدول رقم(45): حاجة الجمعيات إلى تجهيزات معينة.

النسب المئوية	التكرارات	الإجابات
35	07	مكتب
15	03	أدوات تنظيف
10	02	أنابيب للسقي
05	01	خزانة أرشيف
50	10	المجموع
50	10	لا
%100	20	المجموع

يوضح الجدول أن 50% من الجمعيات لا تحتاج إلى تجهيزات معينة، إذ أن طبيعة نشاطاتها لا تتطلب ذلك، بينما 50% منها تحتاج إلى بعض التجهيزات وخاصة المكتب بنسبة 35%، وبعض أدوات وآلات التنظيف اليدوية بنسبة 15%، والأنابيب لسقي المساحات الخضراء في الحي بنسبة 10%، وقد وردت أيضا من بين التجهيزات المطلوبة خزانة لحفظ أرشيف الجمعية بنسبة 05%.

يبدو أن نقص التجهيزات على العموم لم يشكل عائقا بالنسبة لجل جمعيات الأحياء المدروسة، والتي لم تشعر بالحاجة إلى أية تجهيزات معينة.

ثانيا: عراقيل إدارية وقانونية:

-العراقيل القانونية:

إن القوانين التي تحاصر وتضيق الخناق على الجمعية وتضبط بتعسف نشاطها، وتقيد حريتها في المبادرة والتعبير، أو تفرض عليها الرقابة الشديدة تعتبر في حد ذاتها عائقا، وعاملا معرقلا ومحبطا لنشاط الجمعية ومساهماتها في التنمية، ويعبر الجدول الموالي عن آراء رؤساء الجمعيات فيما يتعلق بوجود عراقيل قانونية تحد من نشاطهم، ويعد قانون الجمعيات في الجزائر من القوانين التي تكثر الشكوى منها، والمتتبع لوسائل الإعلام الجزائرية يلاحظ ذلك جليا، ويبدو أن هذا القانون قد

يكون موضع تعديل حسب تصريحات بعض المسؤولين⁽¹⁾، وذلك استجابة لضغوط الجمعيات واقتراحات المختصين:

جدول رقم(46): وجود عراقيل قانونية تحد من نشاط الجمعيات.

النسب المئوية	التكرارات	الإجابات
35	07	نعم
65	13	لا
%100	20	المجموع

نسجل أن 35% من المبحوثين يرون أن قانون الجمعيات يعرقل نشاط الجمعية، بينما 65% منهم لا يجدون أي مشاكل مع هذا القانون.

يدل الجدول أن 65% من وحدات العينة لم تدرك وجود أي عائق أو خلل في هذا القانون، بينما عجز 35% من المبحوثين -الذين رأوا أن هذا القانون يحوي عراقيل تقف أمام العمل الجمعي- عن تقديم أمثلة عن هذه العراقيل القانونية، وهو أمر إنما يدل على أن مجرد الإجابة "بنعم" لا تعني إدراك المبحوث لبعد الإجابة وإنما هو مجرد تبعية للفكرة الشائعة عبر وسائل الإعلام حول العراقيل القانونية التي يتضمنها هذا القانون، أو أنه مجرد إجابة عشوائية لملء الفراغ وكفى، كما أنه إشارة في ذات الوقت إلى محدودية الوعي حتى لدى رؤساء الجمعيات أنفسهم بوضعيتهم وظروف عملهم، وهم الذين كان يفترض بهم أن يمثلوا دور القيادة الشعبية في المجتمع.

ونظرا للنتائج المسجلة يمكن القول أن العراقيل القانونية ليست بأشد تأثيرا على العمل الجمعي من غياب أو نقص الوعي القانوني لدى أعضاء الجمعيات وخاصة لدى

-التنسيق بين الجمعيات:-

إن التنسيق بين الجمعيات يجعل أداءها أفضل، إذ يمكنها من تبادل الخبرات وتبادل المنافع فيما بينها، بغض النظر عن طبيعة هذه الجمعيات، كما يجعلها أكثر

(1): أنظر جريدة الخبر، عدد3679، الصادرة بتاريخ15-01-2003، ص05.

وزنا وتأثيرا على السلطات المحلية، ومساهمتها في صنع القرار أكبر، إضافة إلى أن تنوع الجهود يؤدي إلى نتائج إيجابية سواء على المستوى الكمي أو النوعي. ويوضح الجدول الموالي نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بوجود تعاون بين جمعيات الأحياء أو مع جمعيات أخرى مختلفة:

جدول رقم(47): وجود تنسيق بين جمعيات الأحياء.

النسب المئوية	التكرارات	الإجابات
55	11	نعم
45	09	لا
%100	20	المجموع

نلاحظ أن 55% من الجمعيات تقوم بالتنسيق مع جمعيات أخرى، مع اختلاف عدد هذه الجمعيات التي يتم التنسيق معها، بينما 45% منها لا تنسق في نشاطاتها مع جمعيات أخرى.

إن الملاحظ من خلال الميدان أن معظم هذه الجمعيات تقوم بتنسيق شكلي روتيني مع جمعيات أخرى ، هي في غالب الأحيان جمعيات أحياء منطقة العالية؛ حيث أن هذه الجمعيات شكلت في مرحلة سابقة تنسيقية تشمل جل جمعيات أحياء بسكرة، غير أنها لم تستطع تحقيق الهدف من وجودها والمتمثل في توحيد جهود هذه الجمعيات، وذلك بسبب الخلاف بين رؤساء الجمعيات، ومن ثم اقتصر مجالها على جمعيات أحياء منطقة العالية والتي تبلغ حوالي ثلاثين جمعية، والواقع أن كثيرا من هذه الجمعيات غير معنية بالتنسيق ولا علاقة لها بالتنسيقية، أما هذه الأخيرة فقد كان مقرها مغلقا طيلة فترة الدراسة الميدانية، وهو أمر إنما يدل على تهميش العمل التنسيقي وفشله. وعن السؤال حول مجالات التنسيق أكد الجميع أنه لا يتعدى النقاش حول المشاكل المشتركة، وفي حالات قليلة الاتصال جماعيا بالسلطات المحلية

ل طرح بعض الانشغالات. أما فيما عدا ذلك فإن رئيس التنسيقية حر في القيام بما يراه مناسباً.

وفي ثلاث حالات فقط أي ما نسبته 15% سجل تنسيق بين جمعيات الأحياء وجمعيات أخرى مختلفة.

إن وجود ونجاح عملية التنسيق مرهون بمدى إدراك رؤساء الجمعيات وقناعتهم بأهمية التنسيق وفائدته، من حيث اكتساب المهارات التنظيمية أو الاحتكاك بالزملاء الذين يملكون أفكاراً وخبرات مختلفة، قد تساعد الجمعية في تطوير نشاطاتها أو فتح آفاق أو مجالات جديدة، أو حتى تجديد الحماس والنشاط لمواصلة العمل التطوعي الجمعي، هذا إلى جانب اكتساب مزيد من القوة من خلال الحل الجماعي للمشاكل، وكذا قوة الضغط أو الضبط أو الاقتراح أمام السلطات بتوحيد الجهود والصفوف. ويوضح الجدول الموالي آراء رؤساء الجمعيات حول وجود فائدة للتنسيق بين الجمعيات:

جدول رقم(48): وجود فائدة للتنسيق بين الجمعيات في رأي رؤساء الجمعيات.

النسب المئوية	التكرارات	الإجابات
75	15	نعم
25	05	لا
%100	20	المجموع

نلاحظ أن المنوال وهو ما يمثل 75% من العينة هو الاعتقاد بأن التنسيق بين الجمعيات جد مفيد بينما يرى 15% أنه لا فائدة من التنسيق وقد أثبتت التجربة التنسيقية على أرض الواقع فشلها.

إن الإحباط الناجم عن النتائج المخيبة للتجربة التنسيقية، والتي لم تصل إلى المستوى المطلوب لا يعني الجزم بعدم نجاعة فكرة التنسيق في حد ذاتها، ولكن الخلل يكمن في الأشخاص الذين جسدوا بالتجربة وكيفية وظروف هذه العملية، حيث أن من الضرورة أن يتفق الجميع على المبدأ في حد ذاته(التنسيق)، وذلك انطلاقاً من الشعور بأهمية وحاجة الجمعيات إلى تبادل الخبرات وتوحيد الجهود، وذلك

دعماً لقدرتهم على التنظيم والتعبئة والمساهمة في اتخاذ القرار. إن إدراك الجميع لهذه الحاجة وسعيهم لتحقيقها يسمح بإيجاد جو مرّن للحوار وتبادل الآراء واحترام لمختلف الآراء، وديمقراطية في صنع القرار، وفوق كل هذا تقبل الأشخاص بغض النظر عن اتجاهاتهم الفكرية وانتماءاتهم السياسية، والنظر إلى رئاسة التنسيق على أنها عامل تنظيمي وليس منصبا تسلطياً.

إن 75% من رؤساء الجمعيات يرون أن التنسيق بين الجمعيات عامل مفيد لو أمكن تجسيده على أرض الواقع بشكل سليم يتماشى ومبادئ المجتمع المدني، ويتنافى مع الذهنية الأحادية التسلطية الموروثة عن مراحل سابقة من أنظمة الدولة والتي لم يتخلص منها المجتمع بعد رغم شعارات الديمقراطية والحرية والعلامة.

-التنسيق والتعاون بين السلطات المحلية والجمعيات:

يعد التنسيق بين السلطات المحلية والجمعيات من أهم أهداف هذه الجمعيات وغاياتها، باعتبار أن المشاركة الشعبية المنظمة تسعى إلى توحيد الجهود الشعبية مع الجهود الحكومية في سبيل تحقيق التنمية المحلية، حيث يفترض وجود مجال للتنسيق بينهما يشمل تحديد احتياجات السكان ومشاكلهم، وكيفية مواجهتها وحلها، والحرص على التطبيق الناجح لمختلف المشاريع التنموية.

جدول رقم(49): وجود تنسيق بين السلطات المحلية والجمعيات.

النسب المئوية	التكرارات	الإجابات
40	08	نعم
50	10	لا
10	02	تنسيق شكلي فقط
%100	20	المجموع

يبين الجدول أن 50% من مفردات البحث تؤكد أن لاوجود لأي تنسيق بينها وبين السلطات فكل يعمل بمفرده، أما 40% من العينة فقد أكدت وجود اتصال وتنسيق بينها وبين السلطات المحلية فيما يتعلق بأمور الحي، وتصر 10% من العينة على أن التنسيق الموجود هو مجرد شكليات لا غير.

تعيد النتائج المبينة في الجدول طرح تساؤل كان قد برز أمام معطيات الجدول رقم(11) ويتعلق بخلفية وأبعاد هذا التنسيق والتعامل الانتقائي مع ممثلي جمعيات الأحياء، ويبقى الانتماء السياسي أو الحزبي للأشخاص هو معيار الانتقاء حسب آراء بعض المبحوثين، وقد أصر أحد المبحوثين أثناء طرح هذا السؤال على تسجيل أنه لا يمكن التنسيق مع بلدية يسيرها الحزب الحالي، وهو ما يوحي بنفور بعض رؤساء الجمعيات من التعامل مع السلطات المحلية لأسباب سياسية، وبالتالي فإن غياب التنسيق مع هذه الجمعيات لا يرجع حصريا إلى تهميشهم من قبل هذه السلطات وإنما أيضا إلى اتجاهاتهم الشخصية نحو العملية التنسيقية ذاتها، ثم نحو الأشخاص الذين يفترض تجسيد هذه العملية بالاشتراك معهم.

إن غياب التنسيق والتعاون بين الجمعيات والسلطات المحلية يعد من العراقيل الهامة التي تعوق عمل الجمعية، حيث أشار بعض رؤساء الجمعيات أن البلدية إلى جانب تماطلها في القيام ببعض الإنجازات الضرورية للحي فقد كانت ترفض تقديم التصريحات للجمعية من أجل التكفل بتنفيذ هذه الأعمال الضرورية؛ فمثلا ذكر أحد رؤساء الجمعيات أن مدرسة الحي تعاني من وجود بقايا أشغال الردم والبناء أمام مدخلها وهو ما يشكل خطورة على الأطفال، ولهذا طالبت الجمعية بإزالته وتعبيد الطريق والأرصفة أمام المدرسة، غير أنها لم تلق صدى، ثم طلبت تصريحا للقيام بذلك بمساعدة وتطوع أحد المقاولين، ولكن البلدية رفضت ذلك أيضا دون أي تبرير. وهو الأمر الذي تكرر مع عدة جمعيات حتى أن الجمعية في عدد من الأحياء اضطرت إلى إنجاز بعض الأعمال في الليل بدون تصريح.

ثالثا: عراقيل متعلقة بالمجتمع:

-الثقافة الجمعوية لدى السكان:

أن وجود ثقافة جمعوية لدى السكان يسهل على الجمعية ممارسة دورها في بيئة متفهمة ومتعاونة، ضمن نسق مفتوح يضمن تبادل التأثير الإيجابي والفعال بين الجمعية والسكان، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم(50): وجود ثقافة جمعوية لدى السكان حسب رؤساء الجمعيات.

النسب المئوية	التكرارات	الإجابات
35	07	نعم
45	09	لا
20	04	نوعا ما
%100	20	المجموع

يبين الجدول وجود ثقافة جمعوية لدى السكان حسب آراء رؤساء الجمعيات، حيث أن 35% منهم يرون أن السكان أصبحوا يمتلكون ثقافة جمعوية، بينما 45% منهم يرون أن السكان لا يمتلكون أية ثقافة جمعوية، ويرى 20% أن هناك من لديه ثقافة جمعوية وهناك من لا علاقة له بها.

يبدو إذن أن رؤساء الجمعيات يشكون من نقص الثقافة الجمعوية لدى السكان، وهو ما يمكن تأكيده من خلال ملاحظة انتماء السكان إلى الجمعيات بغض النظر عن نوعها ومجال تخصصها:

جدول رقم(51): انتماء السكان إلى جمعيات معينة.

النسب المئوية	التكرارات	الإجابات
15	15	نعم
85	85	لا
%100	100	المجموع

يبدو من خلال الجدول أن منوال التوزيع هو الإجابة بلا، حيث تمثل 85% من العينة، في حين مثلت الإجابة بنعم 15%.

يتضح أن السكان على العموم لا يميلون إلى ممارسة النشاط الجماعي، وليس لديهم دراية بظروف العمل الجماعي، وبالتالي فالسكان كما أشار رؤساء الجمعيات على العموم لا يملكون ثقافة جموعية.

اتجاه السكان نحو جمعية الحي:

قبل الاطلاع على رأي المبحوثين في جمعية حيهم من المفيد التعرف على آرائهم في جمعيات الأحياء عموماً:

جدول رقم(52): آراء السكان حول جمعيات الأحياء عموماً.

النسب المئوية	التكرارات	الإجابات
63	63	مفيدة وضرورية في كل حي
04	04	شكالية فقط ولا فائدة منها
20	20	لا تخدم سوى مصالح البعض
31	31	محدودة الفعالية
05	05	آراء أخرى
%100	100	المجموع

يبدو من خلال الجدول أن لدى السكان موقفاً إيجابياً من أهمية جمعية الحي وضرورة وجودها في كل حي، حيث تمثل هذه الإجابة منوال التوزيع بنسبة 63% من العينة، ويلبها الاعتقاد بأنها محدودة الفعالية بنسبة 31%، أما 20% فيرون أنها لا تخدم سوى مصالح البعض، ويعتقد 04% بأنها شكالية فقط ولا فائدة منها، في حين أن 05% من المبحوثين يرون أن الجمعية تقيم حسب الأشخاص الذين يشكلونها. وعلى العموم يمكن ملاحظة أن للسكان اتجاهها إيجابياً نحو فكرة جمعية الحي، ومن خلال الجدول الموالي نلاحظ موقف السكان الذين هم على اطلاع نسبي على جمعية حيهم، ومدى رضاهم على عمل هذه الجمعيات:

جدول رقم(53): مدى رضى السكان عن عمل الجمعيات.

النسب المئوية	التكرارات	الإجابات
55.55	20	نعم
41.66	15	لا
02.77	01	لا أدري
%100	36	المجموع

يبدو من خلال الجدول أن المنوال هو الإجابة بنعم، حيث أن 55.55% من المبحوثين راضين إلى حد ما عن عمل الجمعية، في حين أن 41.66% منهم غير راضين على أداء الجمعية، وهنا نلاحظ أن 20% فقط من العينة راضين عن عمل الجمعية، أو بالأحرى يقدرونه؛ فالإجابة بنعم لم تعن في مجمل الأحوال الدلالة على مجهودات كبيرة تقوم بها الجمعية، وإنما كانت عبارة عن عرفان بالجميل للجهود التطوعية التي يقدمها أعضاء الجمعية دون مقابل، وتفهم الصعوبات التي تعاني منها الجمعية، في حين أن 15% من المجيبين يبدون استيائهم من حجم ونوعية عمل الجمعية، أما 64% من العينة والتي لم يتضمنها الجدول فإنها لم تلمس في الواقع أي عمل يدل على وجود هذه الجمعية ونشاطها، بحيث يمكن من تقييمها.

ثقة السكان في الجمعية:

إن ثقة السكان في سعي الجمعية لترقية الحي و قدرتها على ذلك يؤثر إيجابا على اتجاهاتهم نحو المشاركة والتعاون مع الجمعية، ويوضح الجدول الموالي آراء رؤساء الجمعيات حول مدى ثقة السكان في الجمعية:

جدول رقم(54): ثقة السكان في الجمعية.

حسب السكان		حسب رؤساء الجمعيات		الإجابات
النسب المئوية	التكرارات	النسب المئوية	التكرارات	
69.44	25	55	11	نعم
30.55	11	20	04	لا
00	00	25	05	نوعا ما
%100	36	%100	20	المجموع

يوضح الجدول أن 55% من رؤساء الجمعيات يعتقدون أن السكان يثقون في الجمعية، بينما يعتقد 20% منهم أن السكان لا يولون الجمعية ثقتهم ولا يعتقدون بقدرتها على تنمية الحي، أما 25% منهم فلم يجزموا بوجود الثقة أو غيابها، وإنما يرون أن هناك من يثق في الجمعية وهناك من لا يثق، وهو ما تؤكد آراء السكان حيث يثق 69.44% من المبحوثين الذين أجابوا عن هذا السؤال في جمعية الحي، بينما لا يثق فيها 30.55% منهم.

يعد عامل الثقة أمرا جديا هام، فإذا لم يكن المواطن واثقا في كون الجمعية فعلا تهدف إلى تلبية احتياجات السكان وترقية الحي، فإنه بالضرورة لن يساهم بأي شكل من أشكال المشاركة الشعبية في إطار هذه الجمعية، ولا حتى بتقديم الشكوى، فكونها غير قادرة على حل المشاكل أو غير هادفة أصلا إلى ذلك، يستدعي النظر إلى هذه الجمعية باستمرار نظرة شك وريبة، وأخذ موقف عدائي منها، باعتبار أنها تستغل موقعها لخدمة أغراض شخصية أو محدودة تخص بعض الأفراد لا غير، وبالتالي فكل حملة تطوعية أو تبرع أو اجتماع... مآله الفشل من حيث كسب تأييد وتعاون السكان.

من خلال بيانات الجدول نلاحظ إذن أن عامل الثقة متوفر إلى حد ما.

-تدعيم السكان لنشاط الجمعية:-

يعد تشجيع السكان لنشاط جمعية الحي -سواء كان ذلك التشجيع لفظيا أو من خلال مختلف أوجه المشاركة في إطار الجمعية- حافزا جدا هام لتدعيم ودفع عمل الجمعية قدما نحو تحقيق أهدافها. ويوضح الجدول الموالي تشجيع السكان للجمعية حسب آراء رؤساء الجمعيات:

جدول رقم(55): تشجيع السكان لنشاط الجمعية.

النسب المئوية	التكرارات	الإجابات
55	11	نعم
40	08	لا
05	01	نوعا ما
%100	20	المجموع

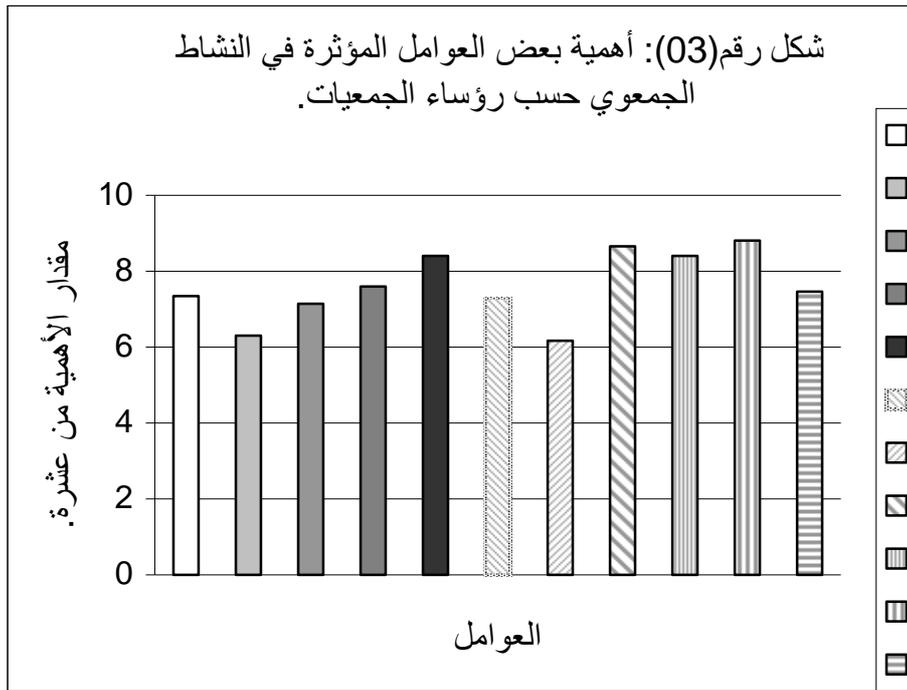
يسجل الجدول أن 55% من رؤساء الجمعيات يجدون تشجيعا من السكان على عملهم الجمعي، وهو ما يفقده 40% منهم، أما 05% من العينة فلم جزم بوجود التشجيع المطلوب ولا بالغياب التام له، وإنما هناك من يشجع ومن لا يشجع نشاط الجمعية، كل حسب ثقافته واتجاهه نحو الجمعية.

يبدو إذن أن نسبة كبيرة من جمعيات الأحياء تحظى بتشجيع الفئات المستهدفة من نشاطها، وذلك من أجل بذل المزيد من الجهد والاستمرار في سبيل تحقيق مصالح الحي وسكانه، كنوع من الدعم والحافز المعنوي لمواصلة العمل الجمعي ومواجهة العراقيل المختلفة التي تقف أمامه بصبر وعزيمة، وهذا التشجيع لا يأتي من فراغ وإنما ينم عن مدى ثقة السكان بالجمعية، سواء من حيث أهدافها أو إمكانياتها، وكذا مدى تمثيلها لهم وتقبلهم للأشخاص المشكلين لمكتب الجمعية وخاصة شخص الرئيس، هذا من جهة ومن جهة أخرى وعيهم بظروف العمل الجمعي وتفهمهم لصعوبة هذا النضال ومختلف عوائقه. غير أن نسبة كبيرة أيضا من الأحياء يقف سكانها موقفا سلبيا من هذه الجمعيات، رؤساء الجمعيات يعانون من عدم تعاون السكان مع الجمعية وفشل العديد من مجهودات الجمعية في توعيتهم وحثهم على المساهمة في ترقية حيهم؛ فقد اشتكى مثلا بعض رؤساء الجمعيات من

استحالة إيجاد حل للمشاكل الناجمة عن تربية المواشي والحيوانات المنزلية في الحي أمام رفض السكان الاستجابة لنداءات الجمعية بعزلها عن المناطق السكنية، كما اشتكى بعضهم من عدم اهتمام السكان بنظافة الحي واحترام مواعيد وأماكن رمي الفضلات المنزلية رغم محاولة الجمعية توعية السكان بهذا الخصوص، إلى غير ذلك من الأمثلة التي تعبر عن حالة مرضية في المجتمع الذي يفترض أن المرجعية الإسلامية لثقافته تجعله يبادر بالمساهمة والتعاون مع كل أوجه البر.

-أهم العوامل المؤثرة في النشاط الجماعي:-

وعلى العموم يمكن تلخيص أهم العوامل التي تؤثر على النشاط الجماعي والدور التنموي لجمعيات الأحياء انطلاقاً من تقديرات رؤساء الجمعيات لأهمية هذه العناصر التي يوضحها الشكل الموالي:



حيث يوضح هذا الشكل المتوسطات الحسابية لمجموعة من العناصر التي طلب من رؤساء الجمعيات تقدير أهميتها في العمل الجماعي وذلك بإعطائها العلامة المناسبة لها من عشرة، حيث نسجل أن أهم هذه العوامل هو مساعدة وتعاون السكان وذلك بمتوسط حسابي مقدّر بـ 8.8، ويليه اهتمام ومساعدة السلطات حيث بلغ المتوسط الحسابي له 8.65، ثم العلاقات الشخصية وكذلك وعي السكان

بمتوسط 8.4، أما المستوى الثقافي لرئيس الجمعية فقد بلغ المتوسط الحسابي له 7.6، وتليه التسهيلات القانونية بمتوسط 7.47، وجود مقر للجمعية بمتوسط 7.35، ثم التنسيق بين الجمعيات بمتوسط 7.3، في حين أن عدد المنخرطين فلم يبلغ متوسطه الحسابي سوى 7.15، وكذلك الإمكانيات المادية التي لم تبلغ سوى 6.3، وأقل متوسط مسجل هو ذلك المتعلق بوجود خطة أو برنامج عمل حيث لم يبلغ سوى 6.16.

على العموم يبدو أن المدى المسجل في توزيع هذه المتوسطات الحسابية هو 2.64، وهو ما يبين تقارب هذه العناصر من حيث أهميتها في تفعيل العمل الجمعي، غير أن أهم هذه العوامل والتي يشكل غيابها عائقاً جد مؤثر على نشاط الجمعية -حسب ما لمسناه رؤساء جمعيات الأحياء المبحوثين خلال تجربة العمل في إطار هذه الجمعية- هي على الترتيب: تعاون السكان، تعاون السلطات، ووعي السكان والعلاقات الشخصية لرئيس الجمعية. في حين ان أقلها أهمية هي على الترتيب: برنامج العمل، الإمكانيات المادية، التنسيق بين الجمعيات والمقر.

النتيجة:

من خلال تحليل البيانات التي سبق عرضها يمكن الوصول إلى جملة من النتائج المتعلقة بأهم العراقيل التي تعوق من المساهمة الفعالة لجمعيات الأحياء في

التنمية المحلية حيث أن عوامل السن، المستوى الدراسي، وحتى الخبرة السابقة لرئيس الجمعية في النشاط الجماعي لم تظهر كمعوقات لأداء جمعيات الأحياء. وقد ظهر غياب التحفيز المادي كعنصر يفتقده جل المبحوثين من رؤساء الجمعيات، وربما كان له تأثير على العائد التنموي للجمعية مع انه لم يطرح كإشكال من قبل المبحوثين أثناء الدراسة الميدانية.

غير أن الإشكال الواضح هو نقص التأطير الجماعي القانوني حتى لدى رؤساء الجمعيات أنفسهم وعدم استيعابهم وإمامهم بقانون الجمعيات، إلى جانب ضعف التحكم في آليات وأساليب العمل الجماعي كآليات الاتصال، التعبئة، التنظيم، المراقبة، المطالبة والضغط...

أما فيما يتعلق بالإمكانات المادية للجمعية، بما فيها الأموال والتجهيزات والمقر، فرغم أنها ضعيفة أو منعدمة في غالب الأحيان إلا أن ذلك لم يبرز كعائق أساسي لنشاط جمعيات الأحياء، حتى أن جل الجمعيات لم تحاول البحث عن مصادر للدخل.

والأمر ذاته ينطبق على الهيكل الإداري والتنظيمي للجمعية، فعلى الرغم من أن جل الجمعيات تملك هيكلًا إداريًا صوريًا إلا أن ذلك يظهر كنتيجة حتمية لضعف نشاط الجمعية، لا سببًا له.

غير أن الملاحظ هو أن الهدف الأساسي لتأسيس الجمعية والذي لم يكن في الأصل نابعا من الشعور بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي يعد عاملا أساسيا في ضعف مستوى العائد التنموي الناتج عن النشاط الجماعي لجمعيات الأحياء.

كما أن غياب مفهوم الديمقراطية في الممارسة الجمعوية وتمركز عمل الجمعية حول شخص الرئيس جعل من الجمعية تبدو كملكية خاصة لبعض الأشخاص، لا كمجال لمبادرة السكان ومشاركتهم في تنمية حيهم.

ولم تمثل القوانين المعمول بها عائقا في نشاط الجمعيات بقدر ما كانت البيروقراطية التي تمارسها الأجهزة الحكومية المحلية، والتعامل الانتقائي مع ممثلي

الجمعيات وفقا لولاءاتهم وانتماءاتهم السياسية، وغياب إطار للتنسيق الجاد بين السلطات المحلية والجمعيات. هذا إلى جانب ضعف التنسيق بين الجمعيات.

أما فيما يتعلق بالعراقيل الناجمة عن المجتمع فإن أول ملاحظة تجدر الإشارة إليها هي نقص شهرة الجمعية وعلم السكان بوجودها وذلك عائد لاعتماد الجمعية أساليب الاتصال الشخصي، وهو ما جعل من الجمعية تعاني من ضعف المشاركة الشعبية بالدرجة الأولى حيث أبدى السكان استعدادهم للمساهمة في ترقية حيهم حالما توفر عنصر التنظيم والإعلام.

كما يعد نقص تعاون وتشجيع السكان لنشاط الجمعية من أهم العراقيل التي تقف في وجه هذا النشاط، وهو أمر عائد إلى نقص الثقافة الجمعوية وثقافة المشاركة لدى السكان، مع العلم أنهم قد أبدوا -نظريا- اتجاهها إيجابيا على العموم نحو فكرة وجود جمعية حي.